

يقول ابو يوسف لا يباس زرع الحنيس وكل شئ  
 من الاثنية المجتنب عنها على المفرد به دم فعلى  
 القارن دمان دم محضه  
 دم واحد الا ان يجاوز الميقات  
 بالحج والعمرة ثم احرم داخل الميقات به ولزمه  
 دم واحد وقال زفر فيه دمان ولو قتل حرمانا  
 على سبيل الاستراك صيد اعد للجزاء  
 كل واحد منهما جزاء كامل وقال الشافعي عليهما جزاء  
 واحد فلو قتل صيد الحرم حلالا لان لا يعدد  
 الجزاء بل يجب عليهما جزاء واحد وبطل بيع الحرم  
 في الحرم صيدا او شراؤه صيدا بايدنا بالحرم  
 لو باعه بعد ما اخرج من الحرم جاز ومن اخرج  
 طيبة الحرم منه وجب عليه الرد والارسال فان  
 لم يفعل فؤلدت بعد الارسال خارجا وماتا  
 ضمنها فان ادى جزاها فؤلدت بعد الارسال  
 بضم

بضم  
 ويزيد زيادة دم فلو اذادت يمت  
 من كذا المشتري ثم ما بضم الباقع لهما  
 عند بيعه لا يفسد قبل البيع باب مجاوزة  
 الوقت في الميقات بغير احرام من مجاوز الميقات  
 غير محرم ثم ما عدل كونه صوما لم يبا بطل  
 دم عندك حنيفة وعندهما ان رجع اليه محرما  
 فيسلبه شئ لبي اوله يلب وهذا الخلاف  
 فيما اذا رجع قبل ان يستغسل باعمال ما عدا  
 الاحرام لمن داخل الميقات فان استغسل بها صوما  
 الى الميقات لا يسقط الدم اصلا او جاوز الميقات  
 بغير احرام ثم احرم داخل الميقات بعمرة او حجة  
 ثم افسد العمرة او الحج وقضى باحرام عند  
 الميقات بطل الدم جواب السرطاي سقط  
 وعند زفر لا يسقط في الصورتين فلو دخل  
 الكوفة اليستان والتقيده اتفاقا لان المراد